بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة الافتتاحية لوفد مملكة البحرين

جنيف - 11 فبراير 2014

سعادة السيدة نيكول أملين رئيسة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة رئيسة الجلسة الموقرة

سعادة السيدة براميلا باتن نائبة رئيسة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة رئيسة الجلسة الموقرة

الافاضل أعضاء اللجنة الموقرة

يسعدني وزملائي أعضاء الوفد الرسمي لمملكة البحرين أن نجدد اللقاء باللجنة الموقرة لمواصلة الحوار معها لدعم الجهود المستمرة لكفالة التطبيق الفعال لاتفاقية السيداو.

وفي البداية، يسرني ويشرفني أن أنقل لأعضاء اللجنة الموقرة تحيات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وتمنياتها للجنة الموقرة بكل التوفيق في أداء رسالتها التي ندعمها ونقدرها.

ويسرني أن أقدم أعضاء الوفد الرسمي الذي يضم شخصيات رسمية ذات مسئوليات وخبرات في مجال تطبيق اتفاقية السيداو من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية بمختلف قطاعاتها وتخصصاتها، وكذلك من مؤسسات المجتمع المدني، لحضور هذا اللقاء الهام الذي نعتبره وقفة عملية جادة للتعرف على أي ملاحظات تطرح من أجل مواصلة عملية التطوير والتجويد لعملنا في إطار التزامنا بتنفيذ اتفاقية السيداو.

وأود في إطار الوقت المتاح أن أشير إلى أهم التطورات الرئيسة التي حدثت منذ تقديم التقرير الثالث في يوليو 2011، مؤكدين حرصنا على الالتزام بالأطر التي تراعيها الجهات المعنية في المملكة عند تطبيق اتفاقية السيداو. وتتلخص هذه الأطر في سيادة القانون وشفافية العمل الديمقراطي، والتنمية المرتكزة على احترام العدالة وحقوق الإنسان والحوار المجتمعي، وإيلاء الأهمية الواجبة لدور المجتمع المدني، والمنهجية العلمية في تقييم ما تحقق من إنجازات، وضمان عملية التطوير والتقدم في مجال تمكين المرأة، والتفاعل والتعاون مع الآليات الإقليمية والدولية في الارتقاء بأوضاع المرأة وترسيخ التعريف المستمر باتفاقية السيداو.

لقد أكد ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة على سيادة القانون، واحترام الحقوق والحريات بما فيها مبدأ المساواة بين المرأة والرجل . ويكفل ذلك، القانون والسياسات والبرامج على أرض الواقع.

سعادة الرئيسة ،،،

لقد أصبحت المرأة شريكاً فعلاً في التنمية بمختلف أبعادها، وتزايدت نسبة مشاركتها في سوق العمل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتتواصل جهود تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً. وقد أشار التقرير إلى المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية الذي انعقد في نوفمبر 2010، والنموذج الوطني لكيفية إدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة، والجهود الرامية إلى كفالة الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة، والخطة الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة. ويهمني في هذا الإطار أن أشير إلى عدد من النشاطات الهامة التي عمل عليها المجلس الأعلى للمرأة في سبيل استدامة العمل المؤسسي الجاد لاستمرار تقدم المرأة البحرينية:

أولاً: انعقاد المؤتمر الوطني الثاني الخاص بإدماج احتياجات المرأة في التنمية، وذلك في أكتوبر2013 بمشاركة ممثلين عن السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة وذلك، لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية سواءً من حيث الانجازات أو التحديات، وخرج المؤتمر بنموذج مطور لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة يسعى إلى تحقيق التالي:

- **استدامة مكوّن المرأة في برنامج عمل الحكومة والميزانية العامة.**
- **وضع منهجية عمل واضحة لتضمين احتياجات المرأة في التشريعات الوطنية.**
- **إبراز وتعميم التجارب الناجحة في القطاع الخاص والحرص على استمراريتها.**
- **دعم مؤسسات المجتمع المدني، وبناء قدرات كوادرها.**

ثانياً: تقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة التي تم إعدادها بالشراكة الفاعلة مع جميع قطاعات المجتمع من

مؤسساتٍ حكومية ورسمية وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بشئون المرأة، والتي تم اعتمادها من قبل جلالة ملك البحرين في خطوة غير مسبوقة، كونها أول استراتيجية نوعية مختصة بشئون المرأة تُعتمد من رأس الدولة في المنطقة العربية. وبلورة خُطة وطنية محدّثة لنهوض المرأة البحرينية، تتضمن آليات أكثر مواءمة لتوقعات المجتمع البحريني بشكل عام، وتتناسب مع المكانة التي وصلت إليها المرأة البحرينية ، قائمة على بناء الشراكات والتحالفات بصورة تضمن إدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية، وتنطلق هذه الخطة من منهجية "النهوض بالمرأة" إلى منهجية "نهوض" المرأة بذاتها، وتعتمد على قياس الأثر الفعلي لتحقيق شراكة عادلة ومتكافئة من أجل بناء مجتمع تنافسي مستدام.

وقد حضيت هذه الخُطة التي حظيت بالمباركة الملكية في اغسطس 2013 متزامنة مع الذكرى الثانية عشرة لإنشاء المجلس الاعلى للمرأة ، مؤكدة أن المجلس يعمل وفق منهجيات علمية مدروسة لتحقيق أهداف المرأة البحرينية في جميع الميادين، ولقد أعد المجلس لعلم أعضاء اللجنة الموقرة مجموعة من الاصدارات والمطبوعات الهامة التي توثق عمل المجلس، وتتضمن تفصيلاً عن

جهوده ونشاطاته وتنفيذ اختصاصاته في مجال دعم وتمكين المرأة، تم توزيعها على حضراتكم.

ثالثاً : الإعلان، في المنامة في 23 أكتوبر 2013، عن نتائج دراسة نفذتها منظمة المرأة العربية بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة عن "واقع القوى العاملة في المؤسسات الحكومية في مملكة البحرين" حيث أوضحت أن نسبة إجمالي النساء العاملات في القطاع الحكومي وفق احصاءات عام 2011 بلغت 48% مقابل 52.% للرجال. وأوضحت ورقة بحثية لمجلس التنمية الاقتصادية أن عدد النساء البحرينيات الملتحقات بالقطاع الخاص قد أرتفع في عام 2011 بالمقارنة مع العام 2002 بنسبة 73.5% إلى أكثر من 25 ألف امرأة ، علماً بأن المرأة تمتلك 29% من عدد السجلات التجارية في المملكة.

وفي هذا الإطار، أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في لقاء لسموها في 8 يناير 2014 مع القيادات النسائية البحرينية في مواقع صنع القرار والمراكز التنفيذية في القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية، على أن المملكة تزخر بالقيادات والكفاءات

النسائية في مواقع صنع القرار والمراكز التنفيذية في القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية، وأن المرأة استطاعت أن تشارك في مختلف القطاعات، وأن تمتهن العديد من التخصصات الداعمة لمسيرة التنمية الوطنية.

ولقد شددت سموها على ان لقناعة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيس آل خليفة من ان المرأة مكون اصيل في مسيرة نهضة البلاد الاثر الفعال في استمرارية التقدم للمرأة في العمل القيادي.

موضحةً سموها أن الاهتمام والحرص الكبيرين من قبل جلالته له دور أساسي في التأثير المباشر على تحقيق هذه النتائج الطيبة للمرأة البحرينية. ومنها في هذا الشأن وصول نسبة مشاركة المرأة إلى ما يعادل الثلث من القوى العاملة الوطنية، حيث أن نسبة مشاركة المرأة في جميع قطاعات العمل تصل إلى40% مما يعكس حرص القيادة على المشاركة الفاعلة للمرأة في مختلف المجالات وتمكينها.

رابعاً: صدور قرار مجلس الوزراء رقم 77 لسنة 2013، باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص تعديل

سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوةً بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين المرأة والرجل في العلاوة عند الزواج وبما ينسجم مع مساعي المجلس الأعلى للمرأة نحو إدماج احتياجات المرأة في التنمية وتحقيق تكافؤ الفرص، وسيستفيد من هذا التعديل نحو 15 ألف موظفة، حيث يتيح لها التمتع بذات المزايا الوظيفية أُسوةً بالرجل باعتبارها أحدى الركائز الأساسية ضمن منظومة التنمية البشرية التي تفاخر بها المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

خامساً: إقرار صيغة تُلزم وزارات ومؤسسات الدولة الرسمية بإنشاء لجان نوعية لمتابعة وتطوير أداء تلك الجهات على مستوى يحقق تكافؤ الفرص وخصوصاً ما تعلق منها بانتهاج سياسات داعمة لمشاركة المرأة، وتنفيذ برامج خاصة بتمكين المرأة.

سادساً: في إطار حرص المجلس الأعلى للمرأة على تحقيق أعلى درجات الاستقرار الأسري في مملكة البحرين، عقد المجلس اجتماعات تنسيقية مع المجلس الاعلى للقضاء بغرض تفعيل دور وحدة التوفيق الاسري التابعة لإدارة المحاكم بوزارة العدل والشئون الاسلامية والأوقاف اعتباراً من 16 فبراير 2014 بإنشاء مكاتب تعمل على النظر في المشاكل الزوجية، ومحاولة حلها على

أيدي مختصين قبل إحالتها كدعوى طلاق رسمية في حال تعذر تقديم الحلول المناسبة. كما أصدر المجلس الاعلى للقضاء تعميماً بشأن ضبط الحجج الشرعية، وسرعة الفصل في الدعاوى.

سعادة الرئيسة ،،،

في مبادرة وطنية أطلقها المجلس الاعلى للمرأة تحتفل مملكة البحرين سنوياً بيوم المرأة البحرينية في الأول من شهر ديسمبر من كل عام، وكان شعار احتفال العام 2013 "المرأة والإعلام" ولا شك أن هذه المناسبة تشكّل خطوة عملية للوقوف على مسيرة عمل المرأة في مجالات التنمية الوطنية المختلفة والتحديات التي تواجه تطلعاتها من خلال الأنشطة التي تقام، مثل الملتقيات والحلقات النقاشية، بقصد تعريف المرأة بحقوقها ووسائل استخلاص هذه الحقوق، وتذكير سلطات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بمسؤوليتهم في ممارسة أقصى الجهود لدعم البرامج الرامية للإرتقاء بأوضاع المرأة.

وقد أكدت قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة أن يوم المرأة البحرينية الذي يصادف الأول من ديسمبر من كل عام، أصبح يوماً وطنياً للبحرين وللمرأة البحرينية بشكل خاص، وهي

مناسبة للتعبير عن العرفان والتقدير لإنجازاتها على جميع الاصعدة ليكون تقدم المرأة سبباً أساسياً لتقدم وطنها واستمرار نهضته، في إطار حرص الإرادة السياسية بتوفير كافة الضمانات لاستمرار حضور المرأة في كل الميادين من خلال توجيه جميع السلطات بالإلتزام بمبدأ تكافؤ الفرص، وضرورة تحقيقه واقعياً بما ينسجم مع مبادئ الدولة الدستورية، التي حسمت حضور المرأة ومشاركتها في الشأن العام، وبما يحفظ حقوقها ومكانتها الأسرية، ويعينها على تأدية مسئوليتها الوطنية بثقة واقتدار.

وعلى صعيد آخر، يحرص المجلس الأعلى للمرأة في فعالياته المختلفة على تأكيد التعاون مع منظمات المجتمع المدني من خلال كافة الآليات المتاحة بما في ذلك لجنة التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات واللجان النسائية وذلك إيماناً بأهمية دور الجمعيات الأهلية، وتفعيل هذا الدور على أرض الواقع وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقدير هذه الجهود في خدمة قضايا المرأة.

وفي إطار التعريف بحقوق المرأة أشير، على سبيل المثال، إلى أنه:

- نظم المجلس بالتعاون مع منظمة المرأة العربية والمجلس الأعلى للقضاء في البحرين الندوة الترويجية الثانية لمشروع منظمة المرأة العربية بعنوان "حقوق المرأة الانسانية: علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي" وذلك خلال الفترة من 18- 19 يونيو 2012. حيث تم تسليط الضوء على الأحكام القضائية الصادرة في الدول العربية الأعضاء التي تميزت بكونها شكلت علامات فارقة في مسار الاجتهاد، وأرست مبادئ قانونية تصون وتحمي حقوق المرأة. واستهدفت الندوة تسليط الضوء على ممارسات قضائية منصفة في مجال حقوق المرأة الإنسانية. وكذلك زيادة الوعي بالحقوق الانسانية للمرأة لدى المسؤولين، وردم الهوة بين النص المنصف للمرأة وواقع تطبيقه.
- قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مملكة البحرين، في 30يناير2014 بتنظيم الندوة التعريفية باتفاقية السيداو وشارك في الندوة الجمهور بما فيهم المختصين والمهتمين.
- شارك المجلس في أنشطة التعاون الإقليمي والدولي ومنها ورشة الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية والتي عُقدت في

مملكة البحرين في نوفمبر 2013، بالتعاون بين مجلسي الشورى والنواب والبرلمان العربي، في إطار الإعداد لوثيقة عربية لحقوق المرأة العربية سيتم إطلاقها في يونيو المقبل ضمن مؤتمر عام يقام لهذا الهدف.

سعادة الرئيسة ،،،

إن المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع الجهات المعنية، الرسمية وغير الرسمية، يواصل جهوده من أجل تمكين المرأة في كافة المجالات، وفي هذا الشأن أود أن أستعرض للجنة الموقرة بعض من برامج المجلس المستمرة على هذا الصعيد:

أولاً: برنامج التمكين السياسي، وقد بدأ المجلس بالفعل جهوده للإعداد لانتخابات المجلس التشريعي المقرر لعام 2014 ومن ذلك، مثلاً، تنفيذ برنامج الكوادر الواعدة حيث أختتم المحور الحقوقي- القانوني من هذا البرنامج في 30 أبريل 2013، بالإضافة إلى استقطاب الكفاءات البحرينية التي تنوي الترشح في الانتخابات القادمة، ولقد تم بالفعل البدء بتدريب عدد (25) من النساء وسيستغرق عمل هذا البرنامج التدريبي حوالي سنة كاملة،

بالإضافة إلى عدد من المحاور الأخرى التي سيتم التركيز عليها كتوعية الناخبين، والاستمرار في تشجيعهم على المشاركة، واستقلالية قرارات اختياراتهم للمرشح أو المرشحة الكفؤ. وفي هذا الشأن نود التأكيد على أن قانون مباشرة الحقوق السياسية قد نظم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالترشح والانتخاب أسوةً بالرجل دون تمييز.

ثانياً: جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية في الجمعيات المهنية والسياسية، وهي أحدى المبادرات التي تهدف إلى دعم وتعزيز مشاركة المرأة في هذه الجمعيات، وتعزيز فرص ترشيحها من خلال هذه الجمعيات.

ثالثاً: جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية، التي تم إطلاقها كأحد المبادرات الهامة التي تستهدف دعم وتعزيز مركز المرأة البحرينية، وتُمنح كل عامين لأفضل الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المتميزة في مجالات دعم وتمكين المرأة البحرينية العاملة ، بناءً على معايير علمية

وموضوعية تحفز تلك المؤسسات على رفع مستوى أداءها في مجال تمكين المرأة وتحقيق أوجه تكافؤ الفرص.

وارتباطاً بالحديث عن السلطة التشريعية واستقلال السلطات والتعاون فيما بينها وانعكاس ذلك على تمكين المرأة، أود أن أُشير إلى الآتي:

- وافقت الحكومة في 12 يناير 2014 على إحالة مشروع قانون بشأن تعديل قانون الجنسية إلى السلطة التشريعية يتم السماح بمقتضاه على منح أبناء البحرينيات المتزوجات من أجانب الجنسية البحرينية ضمن شروط ومعايير محددة.
- كما وافق مجلس الشورى من حيث المبدأ في 6 أكتوبر 2013 على مشروع قانون بشأن العنف الأسري، وسوف يتواصل بحث مشروع القانون على ضوء الملاحظات التي أُبديت عليه.
- وسيبحث المجلسان، النواب والشورى، مشروع القانون الخاص بالجمعيات الأهلية المعروض حالياً على السلطة التشريعية.

سعادة الرئيسة،،،

إن مملكة البحرين تعتز بجهودها وانجازاتها في مجال تطبيق اتفاقية السيداو وما يرتبط بها في إعلان وبرنامج عمل بيجين وإعلان الألفية. ولقد أسهم المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية، في التمكين للمرأة في مجالات متعددة الرسمية وغير الرسمية، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مع إعطاءه أهمية كبيرة للتعريف باتفاقية السيداو.

وتأكيداً لتلك المساعي التي تبذلها مملكة البحرين لتنفيذ ملاحظات لجنة السيداو الموقرة، فقد وافق مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 19يناير 2014 على إعادة صياغة ورفع بعض تحفظات مملكة البحرين - بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية - على بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمشار إليها في المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2002، بشأن إنضمام مملكة البحرين لاتفاقية السيداو، وقرر إتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية لإحالة مشروع قانون بهذا الخصوص إلى السلطة التشريعية.

سعادة الرئيسة ،،،

رغم الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع والتي نعتز بها، فنحن ندرك أن هناك دائماً مجالات للتحسين وأن أي مجتمع لا يملك إلا أن يعمل دائماً على تطوير جهوده. فلا يزال أمامنا العديد من التحديات التي أشار إليها تقرير المملكة ونحن نتعامل مع هذه التحديات بكل مسئولية وإصرار، وسنعرض عند مناقشة تقرير المملكة لإنجازات قد تم تحقيقها وتحديات لا زالت أمامنا.

هذا ونتطلع – كما أعتدنا – للاستفادة من حوارنا البناء لاستمرار الانجازات، ولمجابهة أية تحديات.

وشكراً لحسن استماعكم ،،،

11 فبراير 2014م